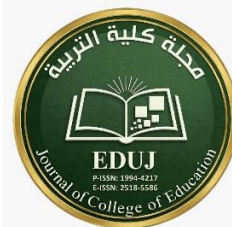




ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

Dr. Alaa El-Din Abdul Hussein

University of Wasit /
College of Fine Arts

Email:

Aladdin.AlQuraishi@uowasit.edu.iq**Keywords:**Feudalism ,
Agricultural Laws ,
Monarchy ,Middle
Euphrates**Article info****Article history:**

Received 4. Jun 2026

Accepted 15. Jul.2026

Published 25. Aug.2026

**Land Ownership in the Middle Euphrates during the Monarchy (1921-1958)****A B S T R A C T**

Numerous attempts were made to reform the agricultural sector in Iraq during the monarchy (1921-1958). This sector suffered from continuous conflicts between large landowners and peasants over land ownership and the dominance of feudalism 'a legacy of the Ottoman era (1831-1920). Under Ottoman rule 'the peasant was essentially a slave to the land 'receiving only enough sustenance to keep him alive and working it. This system 'which persisted throughout the Ottoman and British Mandate periods 'ultimately led to the establishment of feudalism as the dominant system in the agricultural sector. This resulted in the emergence of a class of landowners and feudal lords who controlled vast estates and large tracts of fertile agricultural land at the expense of the majority of the population.

Despite this 'successive governments sought to address the problem of feudalism and mitigate its effects over time through various solutions. Several laws were enacted 'perhaps the most significant being those proposed by the British expert Dawson. His suggestions were incorporated into the Iraqi Land Settlement and Tenure Law. Law No. 51 of 1932 'enacted during the monarchy 'granted a portion of state-owned land to a number of individuals under a leasehold system. This led to the emergence of a type of leasehold system largely monopolized by sheikhs and large landowners 'at the expense of the peasants who constituted the vast majority of society. When Civil Law No. 40 of 1951 was issued 'it formalized the leasehold system and land settlement in a way that entrenched private ownership and affirmed the rights of landowners 'sheikhs 'and owners of large agricultural estates. Article 1050 of the Civil Law stipulated that "No person may be deprived of their property except under the circumstances and in the manner prescribed by law 'and in return for just compensation paid to them." These laws established land ownership rights 'consolidated the legal system 'and settled land disputes for more than half a century.

© 2026 EDUJ 'College of Education for Human Science 'Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol64.Iss2.5572>

ملكية الأراضي الزراعية في الفرات الأوسط خلال فترة الحكم الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)

م. د. علاء الدين عبد الحسين
جامعة واسط / كلية الفنون الجميلة

الملخص:

بُذلت محاولات عديدة لإصلاح القطاع الزراعي في العراق خلال فترة الحكم الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، عانى هذا القطاع من صراعات مستمرة بين كبار ملاك الأراضي والفلاحين حول ملكية الأرض، وهيمنة النظام الإقطاعي، وهو إرث من العصر العثماني (١٨٣١-١٩٢٠)، في ظل الحكم العثماني، كان الفلاح أشبه بعبد للأرض، لا يحصل إلا على ما يكفيه من قوت يومه للعمل فيها. هذا النظام، الذي استمر طوال فترتي الانتداب العثماني والبريطاني، أدى في نهاية المطاف إلى ترسيخ الإقطاع كنظام مهيم في القطاع الزراعي، نتج عن ذلك ظهور طبقة من ملاك الأراضي والإقطاعيين الذين سيطروا على عقارات شاسعة ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة على حساب غالبية السكان.

على الرغم من ذلك، سعت الحكومات المتعاقبة إلى معالجة مشكلة الإقطاع والتخفيف من آثارها بمرور الوقت من خلال حلول متنوعة. سُنت عدة قوانين، ولعل أبرزها تلك التي اقترحها الخبير البريطاني داوسون، أُدرجت اقتراحاته في قانون تسوية الأراضي وحيازتها العراقي، وقد منح القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢، الذي سُنَّ خلال النظام الملكي، جزءاً من أراضي الدولة لعدد من الأفراد بموجب نظام الإيجار، وأدى ذلك إلى ظهور نظام إيجار احتكره إلى حد كبير الشيوخ وكبار ملاك الأراضي، على حساب الفلاحين الذين شكلوا الغالبية العظمى من المجتمع، وعندما صدر القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، قام بإضفاء الطابع الرسمي على نظام الإيجار وتسوية الأراضي بطريقة رسّخت الملكية الخاصة وأكدت حقوق ملاك الأراضي والشيوخ وأصحاب العقارات الزراعية الكبيرة، ونصت المادة ١٠٥٠ من القانون المدني على أنه "لا يجوز حرمان أي شخص من ممتلكاته إلا في الظروف وبالطريقة التي ينص عليها القانون، وبمقابل تعويض عادل يُدفع له"، وقد أرسيت هذه القوانين حقوق ملكية الأراضي، ووحدت النظام القانوني، وحسمت النزاعات على الأراضي لأكثر من نصف قرن.

الكلمات المفتاحية: الاقطاع ، القوانين الزراعية ، العهد الملكي ، الفرات الأوسط .

المقدمة:

يعد الفرات الأوسط من المناطق المهمة في العراق بسبب اتساع رقعته الزراعية وخصوبة أراضيه ووفرة مياهه وتركز العشائر العربية فيه، وبالرغم من الاختلاف في الآراء لتحديد منطقة الفرات الأوسط، لكنها تقارب في أغلبها حيث تم تحديد منطقة الفرات الأوسط بأنها المنطقة الجغرافية الممتدة من جنوب بغداد في منطقة حوض نهر الفرات وتعد من اخصب مناطق العراق، تمتد من منطقة سدة الهندية شمالاً الى حدود السماوة جنوباً، وتشمل الحلة وكربلاء والنجف والديوانية والسماوة، وهي المنطقة التي يسقيها نهر الحلة والهندية، وتبلغ مساحتها حوالي (٩٨٨٧٠) كيلو متر مربع اي ما يعادل نسبة (٢٢.٧٪) من مساحة البلد الكلية البالغة (٤٣٨٣١٧) كيلو متر مربع، وهي تتوزع بين اقليمين طبيعيين هما الهضبة الغربية والسهل الرسوبي في معظم اجزائها، وتكون السماوة هي المساحة الاكبر من بين الخمسة محافظات التي يتكون منها الفرات الأوسط، حيث تشكل نسبة (٥٢٪) من مجموع مساحة المنطقة هذه، والتي تقع كلها ضمن منطقة السهل الرسوبي الخصبة والغنية بالموارد المائية والبشرية (حسين، ٢٠٢٣، ص ١٤٧).

أصدرت الدولة العثمانية في عام ١٨٥٨، قانون الأراضي ، وبعدها بعام اصدرت قانون الطابو لوضع اسس ثابتة في مسألة التصرف بالأراضي؛ إذ وحدت ملكية الاراضي الزراعية في العراق من خلال هذا القانون في ثلاثة نقاط رئيسية هي: الاراضي المملوكة للأفراد وكانت نسبتها ضئيلة في العراق، والاراضي الموقوفة، والاراضي الاميرية، أي المملوكة للدولة، وتشمل معظم اراضي العراق وكان الفلاح يحصل على حق زراعة الاراضي الاميرية بعد دفع مبلغ من المال يسمى برسم الارض اي (ضريبة الارض)* بمثابة ايجار للأرض التي لا يحق له بيعها او رهنها (مراد، ١٩٩٢، ص ١٣٦-١٣٧).

عندما اصبح مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) والياً للعراق في عام ١٨٦٩، بدأ بتطبيق قانون الطابو الذي سمح بتمليك الاراضي الزراعية، وبموجبه تحول شيوخ العشائر الى مالكين للأراضي الواسعة "علمنا انه لم يكن بمقدور الفلاحين شراء الاراضي من الدولة على الرغم من اسعارها المنخفضة، وادت سياسة مدحت باشا الى نشوء طبقات اقطاعية تمتلك مساحات كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة، والى خلق نزاع عنيف بين المزارعين والمتقوضين، انتهى برضوخ المزارعين الصغار واذعانهم مما تسبب بتخريب الاراضي بعدما اهملها المزارعين، وبالتالي فان هذه السياسة خلفت للعراق مشاكل معقدة لتفويضها الى اثرياء المدن، اضافة الى مشكلات الري والاهمال الكبير في تنظيمها وعدم ادارتها بشكل مركزي وقوي للحفاظ على النشاط الزراعي والاقتصادي للبلاد"(الجواهري، ١٩٨٧، ص ٣٦).

عانت السلطات البريطانية منذ احتلال العراق بعد الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) "وحتى قيام الحكم الملكي في العراق (١٩٢١-١٩٥٨)، من هذه المشكلة المزمنة كما هو حال الدولة العلية لكنها وجدت في اول الامر انه من المستحسن الابقاء على القوانين العثمانية السابقة لأنها اعطتها سيادة قانونية على معظم الأراضي، ومكنتها من الضغط على القوى المحلية المتمثلة بالعشائر العربية الساكنة في تلك المناطق الزراعية المهمة، ومن اجل ذلك تخفيف اعبائها المالية لأنها تستوفي حصص خاصة للدولة من هذه الاراضي ومن مضخات الري التي انشأتها هناك لسقي تلك الأراضي الزراعية، ومع ذلك وجهت عدة بيانات كانت بمثابة حلول مؤقتة وانية، سميت بتسوية الاراضي وخولت حكامها صلاحيات واسعة لا نجاز التسويات المطلوبة لمشاكل الأراضي"، وكانت الاراضي المجاورة لنهر الفرات تتعرض بصورة مستمرة للفيضانات، والتي عجزت الدولة العثمانية عن معالجتها بصورة فعلية، مما كان يسبب حوادث غرق فضيعة واتلاف للأراضي الزراعية وخسائر كبيرة في الارواح وخسائر مادية في المواشي والدور السكنية على ضفتي النهر ، واستمر ذلك في مرحلة الانتداب البريطاني وبداية الحكم الملكي ايضاً(سوسة، ١٩٦٥، ص ٩٥).

اشاره الكاتبة البريطانية (داروين ونر) في كتابها (اصلاح الاراضي والاعمار في الشرق الاوسط) الى "ان تسمية الاراضي في العراق كانت بصورة مستمرة تعبر عن عملية نزع ملكية الفلاحين والمزارعين الفعليين ومنحها لشيوخ العشائر بصفة ملكيات كبيرة" حيث كانت الملكيات الزراعية خلال الحكم الملكي في العراق تتركز بيد كبار الملاكين الذين يسيطرون على معظم الاراضي الخصبة و وسائل الانتاج الزراعي، فكانت نسبة من يملكون اكثر من (١٠٠٠) دونم هي ٢٪ من مجموع مالكي الاراضي والذين تبلغ نسبة ما بحوزتهم ٦٨٪ من مجموع الاراضي الصالحة للزراع، اما صغار الملاكين الذين يملكون اقل من (١٠٠) دونم والذين تبلغ نسبة ما يملكونه ٥٪ من مجموع الاراضي رغم انهم يمثلون الاغلبية حيث تبلغ نسبتهم ٨٠٪ من مجموع الملاك في عام ١٩٥٨(حمودي و عيادة، ٢٠١٥، ص ٢٣).

كان الفلاح هو الضحية لهذه القوانين والاجراءات الكثيرة والتي لم تتصفه بل جعلت منه عبد مطيع للمالك والقطاعي ولشيخ العشيرة، لا يمكنه التصرف في شيء بدون رضى سيده وموافقته، فالإقطاعيون هم المتصرفون بالأراضي ولهم الزعامة المطلقة، بالأراضي التي حصلوا عليها بموجب قوانين التسوية واللزمة، ابتداءً من قانون تمليك وتحديد الاراضي الاميرية في القرى والقصبات لعام ١٩٢٦، وقانون تمليك الاراضي الاميرية المغروسة رقم (١٥) لعام ١٩٢٧، جميعها تعطي الصبغة القانونية لتملك الاراضي الاميرية للإقطاعيين، قال الخبير البريطاني اللورد (سولتر) : "ان الملاكين الكبار

هم في الغالب من شيوخ العشائر الذين تقوم علاقتهم العمال والمزارعين على اساس اقطاعي" (الصوري، ١٩٥٨، ص ٣٢-٤٠).

المبحث الاول: قوانين الاراضي الزراعية في العراق للفترة (١٩٣٢-١٩٥٥):

لذلك صدرت خلال فترة الحكم الملكي للعراق مجموعة قوانين لتنظيم هذه الملكيات والاراضي الزراعية ومنها:

١- قانون رقم (٥٠) "الذي صدر عام ١٩٣٢ : من اجل تسوية حقوق الاراضي رقم (٥٠) وكان الغرض منه تعيين صنوف الاراضي وعائديتها وتثبيت الحقوق المتعلقة بالأراضي وتحديد حدود الاراضي وتعين مساحتها وتسجيلها بأسماء أصحابها"، وفي عام ١٩٣٢ قررت الحكومة العراقية مسح الاراضي، وقد سجلت أجزاء كبيرة منها بأسماء الشيوخ، وحرّم منها الفلاحين الذين كانوا وقتها يشكلون السواد الاعظم من المجتمع العراقي"، هدف هذا القانون الى تعزيز نفوذ شيوخ العشائر، واكتساب ولأنهم للأسرة الحاكمة على حساب الفلاحين، ولذلك اوضح قانون التسجيل العقاري الجديد، بأن كل من يستطيع البرهنة على زراعة الارض لعدة سنوات، يكون مالكا لها قانونياً، وبهذا لم يحصل الفلاحون الصغار على الاراض التي زرعوها، لأنهم لم يستطيعوا البرهنة على ذلك لأنهم كانوا ينتقلون من ارض إلى أخرى بسبب اضطهاد الاقطاعيين لهم، مما ولد موجة من الغضب والامتعاض بين صفوف الفلاحين والملّك الصغار"، أما الشيوخ فقد اعملوا على ذلك، لأن الحكومة الانكليزية كانت قد وعدتهم بذلك فيما إذا استطاعوا على تحقيق أهدافها المرسومة، ليس شيوخ العشائر وحدهم تحولوا إلى كبار ملاك الأراضي، وإنما العائلة المالكة وكبار موظفي الحكومة وبعض المتنفذين من تجار المدن، الذين استطاعوا تسجيل أراضي زراعية كبيرة كملك خاص بهم، في دائرة الطابو" (مراد ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٦-١٤٧)، "وصدر ايضاً الى جانب قانون التسوية قانون للزمة رقم (٥١) لسنة ١٩٣٢، الذي اعطى الصفة القانونية تحت عنوان (حقوق الزمة) وفقاً للمادة (١١-أ) من قانون التسوية للأراضي فان حقوق الزمة تمنح: الى الشخص الذي تصرف في الاراضي الاميرية**، او الى من حل محله على ان يكون قد استثمرها خلال مدة الخمس عشرة سنة السابق"، والاسباب التي ادت إلى اصداره هي التطور الزراعي الذي حدث في العراق" (جريدة الوقائع العراقية، ١٩٣٢، العدد ١١٣٧).

٢- قانون رقم (٢٨) "الذي صدر عام ١٩٣٣: كان هذا القانون راعياً بالدرجة الأولى لمصلحة الملّك والشيوخ الكبار المستفيدين من المساحات الواسعة والخصبة من الاراضي الزراعية ، فضلاً عن تقيد الفلاحين بالأرض فهو مجبر على الإقامة عليها من خلال الدين المفروض عليهم، ومنعهم من العمل خارج هذه الاراضي او التقديم على وظيفة حكومية في الدولة، وهكذا اسهم نظام الجباية في افقار الفلاحين وزيادة دخل الملّكين والشيوخ، فضلاً عن ذلك فان التباين الكبير في توزيع الدخل من جهة وقلة الحاصل الزراعي من جهة أخرى ووجود ملكيات كبيرة من الاراضي بيد كبار الملّكين مع نظام غير ملائم للحياة أدى إلى ان يقوم شيوخ العشائر باستغلال نفوذهم الرسمي في الجهات التشريعية او التنفيذية وادعائهم انهم يمثلون ابناء عشيرتهم لتحويل الأراضي الاميرية إلى ملكيتهم الخاصة" (بالوك، ١٩٥٨، ص ٦٤-٦٥).

وقد مهد ذلك الامر تعديل القوانين السابقة وتشريع قوانين جديدة لحل المشاكل وتسهيل اعمال التسوية "والمساعدة على ازالة العقبات التي تقف امام اهدافها وايجاد حالة من الامن والاستقرار لفسح المجال للعمل والتطور الاقتصادي والزراعي، ويمكن القول ان المشاكل العشائرية المزمّنة كانت من العقبات المهمة التي تقف في طريق اعمال لجان التسوية وفي نتائجها النهائية والواقع الزراعي" (الجواهري، ٢٠٠٢، ص ٣١-٣٢).

٣- قانون رقم (٢٩) عام ١٩٣٨ : تم تشريع قانون تسوية حقوق الاراضي رقم (٢٩)، لتسهيل اعمال التسوية، والقضاء على العقبات الموجودة في ملكية الاراضي والتخلص من النزاعات والتصارع المستمر على تحديد الاراضي الزراعية وحق تملكها واستغلالها، "على الرغم من ذلك فان هذا القانون من الناحية الاخرى قد ثبت حق الملكية في الاراضي، وجاء هذا

القانون من أجل التثبيت ودعمًا للملكيات الزراعية الكبيرة كما اعطاها الصفة الشرعية في التملك، والامر الغريب هنا هو فكرة التصرف غير المباشرة وجعلها اساسا للتملك في دولة حديثة المفروض ان تتوفر لديها وسائل الاثبات في التصرف الفعلي في الاراضي خاصة، اذا علمنا ان الاراضي الاميرية عائدة للدولة العراقية اصلاً، اضافة الى ما كان يرافق طرق اثبات التصرف غير المباشرة من تزوير ورشوة وكره، حيث تكون عائلية وملكية للأراضي إلى الشيوخ وليس للمتصرفين الفعليين لها وهم الفلاحون، فقد ثبت هذا القانون الاساس الاقتصادي للأقطاع واطفا عليه الصفة الشرعية" (جريدة الوقائع العراقية، ١٩٣٨، العدد ١٦٢٥).

٤- قانون رقم (٢٣) عام ١٩٤٥: "اصدرت الحكومة هذا القانون من أجل إعطاء اكبر عدد ممكن من الفلاحين فرصة للحصول على اراضي صالحة للزراعة، لاستثمارها وفق نظام زراعي حديث؛ إذ شكلت لجنة من قبل الحكومة لهذا الغرض، اختيرت منطقة (الدجيلية) لتكون منطقة نموذجية بسبب خصوبة اراضيها وتوفر مياه الري فيها، وقسمت الى وحدات متساوية مساحة كل منها (٢٠٠) دونم وزعت مجاناً على الفلاحين، حسب عقود موقعة بين الفلاحين واللجنة المشرفة على التوزيع، وفقط شروط خاصة، تفوض هذه الأراضي للمستثمرين بدون بدل بعد مرور عشرة سنوات من تاريخ التوزيع، تم تعديل القانون عام ١٩٥١، ليشمل جميع أراضي العراق، حتى المسيحية منها وذات الضخ والجبلية والمطرية" (حمودي وعيادة، ٢٠١٥، ص ٥-٦).

٥- قانون رقم (٤٢) عام ١٩٥٢: اختص بمنح اللزمة لأراضي العمارة، صادر من هيئة النيابة وبموافقة مجلس الأعيان والنواب حيث يلتزم كل فلاح ويتصرف بالمقاطعة الواقعة خارج حدود البلديات في لواء العمارة، بصورة مستقلة فترة لا تقل عن ثلاثة سنوات، حسب هذا القانون بعقد خاص مع الحكومة، تعطى بالإيجار الى الملتزم الأولي او الثانوي كالأبن او الأخ او العم، بمبالغ تقدرها اللجنة التابعة للحكومة حسب نوعية الاراضي ودرجة انتاجها، ثم صدر بعده قانون جديد رقم (٥٣) عام ١٩٥٥ لتوزيع الاراضي في لواء العمارة الغى بموجبه منح اللزمة (حمودي وعيادة، ٢٠١٥، ص ٦).

على الرغم من ان هذه القوانين الكثيرة جاءت لحل مشكلات الاراضي وتخفيف الصراعات القائمة حولها، الا انها لم تحقق الاهداف المرجوة في حل مسألة الاراضي الزراعية، حيث بقية نسبة (٦٠٪) من الاراضي الصالحة للزراعة بيد الاقطاعيين والملاك السابقين، "وكان من ابرز المأخذ على هذا القانون هو اعطاء حق الاختيار للإقطاعيين لاختيار الاراضي الخاصة بهم، واعطائهم التعويضات عن الاراضي الزائدة عن الحد الاعلى للحيازة، كانت هناك مشكلة ايضاً هي مشكلة المكاين والآلات الزراعية الحديثة التي تم استعمالها للأراضي الزراعية بصورة محدودة، وجاءت هذه المشكلة لصعوبة حصول المزارعين عليها وعدم قدرتهم على شرائها وتحمل نفقاتها الباهظة وادامتها، وانعدام الخبرات الفنية القادرة على إصلاحها" (الهلال، ١٩٥٨، ص ٢٨).

أشارت الإحصائيات قبل عام ١٩٥٨ ان اعداد الملكيات والوحدات الزراعية في لواء الحلة وحده والذي هو جزء من منطقة الفرات الاوسط، والتي تعتمد على المكاين والآلات الزراعية في الانتاج الزراعي يبلغ (٤٩٢) وحدة وملكية زراعية، ان مشكلة الأراضي الزراعية وما يرتبط بها من مشكلات اخرى منها توفير الآلات الزراعية، وحاجة المزارعين إلى وجود مصارف لتسليفهم المبالغ اللازمة لشراء هذه المكاين وتقسيم المبالغ على دفعات، لتسهيل تسديدها من قبل المستفيدين منها، فنجد ان السيطرة الأجنبية على المصارف كانت واضحة، ولا يوجد مصرف تجاري عراقي واحد، بل كانت جميع المصارف التجارية تابعة لمصارف اجنبية كالمصرف العثماني *** (البريطاني الفرنسي) والمصرف الشرقي *** (البريطاني اليهودي)، "ويعد المصرف (الشاهنشاهي) الذي اصبح فيما بعد المصرف (البريطاني للشرق الأوسط) وكان اغلب موظفي تلك المصارف من اليهود، والمسيحيين" (وزارة التخطيط، ١٩٦١، ص ٢٥٢).

تعد حيازة الأراضي الزراعية إحدى النظم والاتفاقيات الفردية المكتوبة بين الأفراد أو المؤسسات والحكومة، يتم بموجبها استغلال الأراضي أو اشغالها من قبل المتعاقدين كلياً أو جزءاً لأغراض الإنتاج الزراعي، وتكون على اشكال وأنواع مختلفة من الحيازات الفردية والجماعية، أما الملكية فتختلف عن الحيازة فهي تعطي حق التصرف للمالك تصرفاً مطلقاً، في الاستغلال والاستعمال كما يتميز حق الملكية بخصائص عديدة كالحق العيني والذي لا يسقط إذا لم يستغل المالك الأرض أو لم ينتفع بها، على عكس الحيازة (الشبلي، ١٩٨٨، ص ٥-٦).

المبحث الثاني: اصناف الاراضي في العراق:

استقر النظام القانوني لملكية وحيازة الأراضي في العراق على أساس القوانين الصادرة في فترات متتالية خلال فترة الحكم الملكي في العراق، والتي رسخت حقوق الأفراد في الأراضي التي يستغلونها، ومنها الحق في التصرف بتلك الأراضي، وإيجارها وتملكها، فصار لكل نوع منها نظام خاص لاتزال آثاره واضحة إلى اليوم، رغم كل التطورات التي استجبت في الفترات اللاحقة من تاريخ العراق الحديث والمعاصر، وإلى الوقت الحالي، وعلى هذا الأساس تشكلت اصناف الأراضي الزراعية في العراق نتيجة لتسوية الحقوق وترسيخ القوانين، إلى الاصناف التالية (حمودي، ٢٠١٥، ص ٢٥) :

الصنف الاول: الاراضي المملوكة للحكومة (الأراضي الاميرية)، وتقسم الى ثلاثة فئات:

١- الأراضي الأميرية المفوضة بالطابو: وهي الأراضي التي اعطت الحكومة حق التصرف بها للأفراد مقابل مبالغ مالية (بدل) عرف بالطابو، حسب قانون التسوية لعام ١٩٣٢ الذي الحق به الأراضي التي استغلت بشروط معينة.

٢- الأراضي الأميرية الممنوحة باللمزة: هي الأراضي التي منحت من قبل الحكومة للأفراد وفق قانون عام ١٩٣٢، والتي أطلق عليها حق لللمزة فكان اعترافاً بحق رؤساء العشائر والشيوخ والإقطاعيين الذين استولوا على الأراضي الزراعية الأميرية، واعطتهم حق التصرف بها مع بعض القيود البسيطة.

٣- الأراضي الأميرية الصرفة: تكون هذه الأراضي عائدة للحكومة، وليس عليها أي حقوق كاللمزة والطابو أو تسجيل باسم وزارة المالية كمالك لرقبة وأصل الأرض أو حق التصرف بها عموماً (حمودي، ٢٠١٥، ص ٢٧).

الصنف الثاني: الأراضي المملوكة للأفراد (الأملاك الصرفة) *****، والتي تكون لمالكها حق رقبة الأرض والاستفادة منها بمختلف الأوجه.

الصنف الثالث: الاراضي الوقفية (الاملاك الموقوفة) *****، وتقسم الى فئتين:

١- الأراضي التي كانت رقبته وأصلها ملكاً خاصاً ثم وقفها مالكها وفق الاحكام الشرعية، إلى جهة من الجهات فصار حق التصرف بها عائداً إلى تلك الجهة، حسب شروط الواقف أو المالك الأصلي.

٢- الأراضي التي كان أصلها من الأراضي الاميرية، فتم وقفها من قبل الحكومة إلى جهة خيرية أو دينية، وكان حق التصرف بها من قبل تلك الجهة مع بقاء رقبته وملكها للحكومة.

الصنف الرابع: الاراضي المتروكة والموات: اما المتروكة فهي الاراضي التي تعود للحكومة لكنها تركت للانتفاع بها لأغراض المصلحة العامة للدولة، بينما كانت الأراضي الموات خالية ليست مملوكة لأحد من الناس ولا يحق لهم التصرف بها وغير صالحة للزراعة (الهلائي، ١٩٥٨، ص ٣٠).

جدول رقم (١)

يوضح مساحة الاراضي الاميرية المستغلة بالوحدات الادارية في لواء الحلة (نموذجاً) عام (١٩٥٤-١٩٥٦) (د. ك. و، وزارة الداخلية، رقم الملف ٦٧٣٧ / ٣٠٢٠٥٠، ص ٣٢٩)

ت	الوحدة الادارية	مساحة الاراضي المستغلة بالدونم	النسبة المئوية
١	المدحتية	١٤٠٨٧٣	%٦٤.٣٢
٢	سدة الهندية	٢٢٥٢٤	%١٠.٢٨
٣	القاسم	١٧٨٣٩	%٨.١٤
٤	جرف الصخر	١٢٩٦٣	%٥.٩١
٥	ابو غرق	٧٥١٨	%٣.٤٣
٦	المسيب	٦٠٧٥	%٢.٧٧
٧	المحاويل	٥٥٠٩	%٢.٥١
٨	الجدول الغربي	٣٦٥٢	%١.٦٦
٩	الكفل	٢٠٤٦	%٠.٩٣
١٠	المجموعة	٢١٨٩٩٩	%١٠٠

كان اختيار الحكومة في العهد الملكي لمبدأ الملكيات الصغيرة في مشاريع استثمار الأراضي الأميرية الصرفة التي شملها العمران، هو لحل مشكلة الأراضي وتقليل الصراعات التي كانت مستمرة حولها، والتي كانت تؤثر على استقرار البلاد وأمنها وتقدمها اقتصادياً وسياسياً، كانت المشاريع الاستثمارية تتم بواسطة المشاريع الأروائية والأسكان وإنشاء طبقة اجتماعية مقبولة محلياً، قاده على استغلال الأراضي بصورة اقتصادية تعود على الدولة بالفائدة، "وتحل مشكلة الأراضي واستثمارها ولو بنسبة معينة، كان للإجراءات الحكومية الرامية إلى تعمير أراضي الدولة بنشر مبدأ الملكية الصغيرة عبر اختيار الحكومة للطريق السلمي لحل مشكلة الأراضي، هو الحل الأفضل في تلك الفترة، حيث كانت الأبعاد الرئيسية لهذه التجربة في خمسينات القرن الماضي تتمثل ما يأتي (الجواهري، ١٩٨٧، ص ١٣٥):

١- وكان لها دور في رعاية الجوانب التعليمية والصحي في مناطق الريف الجديد والقديمة، بواسطة المؤسسات التربوية والصحية الجديدة.

٢- تطوير القطاع الزراعي من خلال زيادة انتاجية الأراضي باستخدام البذور المحسنة والطرق الأروائية الحديثة والآلات الزراعية المتطورة.

٣- زراعة انواع جيده من المحاصيل التي تعطي ايرادات جيد تعمل على زيادة دخل المستثمرين وبالتالي تحسين اوضاعهم المادية والاجتماعية.

٤- اعمام مبدأ الملكيات، بتوزيع وحدات استثمارية للفلاحين وبعض الفئات محدودة الدخل (الجواهري، ١٩٨٧، ص ١٣٦).

"إذ تم توزيع حوالي اكثر من اثنتا عشر الف وحدة استثمارية صغيرة من مجموع اثنتا وتسعون الف وحدة، تم توزيعها على امتداد الفترة الواقعة بين عام (١٩٥٦.١٩٤٥)، أن هذه السياسة تكمن في محاولة الحكومة احتواء المعارضة السياسية في تلك الفترة، وايضاً لحل بعض المشاكل القائمة حول الأراضي الزراعية، وتخفيف النزاعات التي كانت قائمة بين العشائر وشيوخها وبين الفلاحين والحكومة حول ملكية هذه الأراضي واستثمارها، ان خطتها حول مسيرة الاصلاح الزراعي تتقدم باضطراب وانها تعكس رؤية الاستراتيجية الجديدة، وتجسد ذلك في أراضي الخميسية بناحية المدحتية فان توزيعها

على الفلاحين كان سيخلق مشكلة لرئيس الوزراء العراقي في حينها (صالح جبر) الذي تولى الوزارة في (١٩٤٨-١٦٤٧) مع انسابه من شيوخ (ال جريان) وهم (نايف ال جريان) وابنة الشيخ (عبد المحسن ال جريان) وغيرهما من شيوخ عشيرة (البو سلطان)، التي تنتمي اليها زوجته والذين كانوا سيحققون عليه فيما لو اقر اخذها منهم ،وتوزيعها على الفلاحين في تلك الناحية" (المحنة ، ٢٠١٢ ، ص ١٥٤).

المبحث الثالث: واقع الملكيات الزراعية في حوض الفرات الاوسط:

تعد الملكية الزراعية من العوامل الرئيسية التي تسببت في عدم تقدم القطاع الزراعي داخل العراق، "ومنها منطقة الفرات الاوسط وخاصةً لواء الحلة، لكونه من اخصب الاراضي فيه، حيث ان القوانين التي صدرت في فترة العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، لم تتمكن من حل مشكلة الملكيات الزراعية وبقيت غالبية الأراضي بيد فئة قليلة من الأقطاعيين وحرّم منها الفلاحين الذين كانوا حينذاك يشكلون غالبية ابناء المجتمع العراقي، وعليه كان المردود الاقتصادي الزراعي في تلك الفترة متدنياً، حيث ترك تداعياته وتأثيراته على اوضاع الفلاحين من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية وكذلك الثقافية، وقد اضطرت الحكومة ازاء تلك الاوضاع المتدنية إلى الإعلان عن خطط جديدة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام، ومنها الإصلاحات في القطاع الزراعي، الذي قامت به الحكومة من خلال تشجيع الملكيات الصغيرة، وجعلها اساساً للإصلاح الزراعي في جميع انحاء العراق لغرض رفع مستوى الفلاح واعمار الأرض وتطور الزراعة، وتحديد الحد الأعلى والحد الأدنى للملكية في جميع المشاريع الزراعية التي تقوم بها الحكومات في الأراضي الأميرية الصرفة عن طريق مجلس الأعمار" (عهبول ، ١٩٨٣ ، ص ٩٠).

ان هذه الخطط والإصلاحات التي انجزت في اواخر العهد الملكي، "على الرغم من ذلك فإن الواقع الزراعي الذي لم يكن ينسجم مع المفاهيم والقيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحديثة التي بدأت تنقش في بقية المجتمعات والدول الاخرى، كانت الحكومات العراقية المتعاقبة تحتاج إلى كثير من الدعاية الكاذبة والحلول المفتعلة لتغطي بها الواقع الذي كان عليه العراق في ذلك العهد ومنها المشاريع وتوزيع الملكيات الزراعية-كما مر بنا- في لواء الحلة نموذجاً" (الحميري ، ٢٠١٢ ، ص ٣٠٣) ، "ومن جانب اخر يمكن ملاحظة ان ارتباط مشاريع الملكيات الصغيرة في الأراضي الأميرية المستثمرة من خلال مجلس الأعمار جعل كافة الانتقادات الموجهة لسياسة مجلس الأعمار موجهة لتلك المشاريع، لان السياسة المحافظة لمجلس الأعمار جعلته يبتعد عن كل المشاريع التي كان من شأنها تغيير النظام الاجتماعي والسياسي والواقع الصحي والثقافي للفلاح" (هاشم ، د. ت ، ص ٤٦).

ان سياسة مجلس الأعمار لم تمس المصالح والعلاقات الأقطاعية الزراعية، ومشاريع الري الكبرى التي استنفذت اغلب ايرادات مجلس الأعمار التي وضعت في خدمة مصالح الملاكين الكبار ورؤساء العشائر المتنفذين (كبة ، ١٩٥٧ ، ص ١٧) ، فقد قدر بأن حوالي (٧٧٣٢) من الملاكين الكبار يسيطرون على اثر من مئتان وأربعون الف دونم من الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة ، أي اكثر من (٩٠٪) من الأراضي الزراعية في العراق (حسن ، ١٩٦٩ ، ص ٢٦)، بلغت نسبة الاراضي المملوكة للأفراد في لواء الديوانية حوالي (٥٣٪) من الحيازات الزراعية وتليها الاراضي المؤجرة حسب قوانين الملكية بنسبة (٢٦٪)، حيث تبلغ المساحة الكلية للأراضي الزراعية في لواء الديوانية حوالي (٣٢٧٥٣٢٦) دونم، تشغل المساحات الصالحة للزراعة منها حوالي (١٨٤٤٧٠٠) دونم، بنسبة (٥٢٪) من المساحة الكلية، اما مساحة الاراضي المزروعة فعلياً في لواء الديوانية حوالي (١٢٥٩٢٧) (حسين ، ٢٠٢٣ ، ص ١٢٨) .

"لابد من الإشارة إلى ان بعض من الملكيات الصغيرة في شمال العراق هي اكثر من جنوبه العراق، واستحوذ عدد قليل من الملاكين على معظم الأراضي الزراعية الخصبة في الجنوب، فإن (٣٦١٩) من المالكين يسيطرون على ثمانية عشر

مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، وان مئتان واثنان وسبعون مالكا يسيطرون على اكثر من ستة ملايين دونم، وقد زادت ملكية بعض الشيوخ على مليون دونم، وقد بلغت ملكية الأسرة المالكة حوالي (١٧٧.٥٩٦) دونم، من أجود اراضي العراق الزراعية" (الحسو، ١٩٨٤، ص ١٤٥)، "وفي عام ١٩٥٨ كان هناك اربعة ملايين مزارع لا يملكون قطعة ارض لهم، في حين ان هناك (٢٧٢) من الملاكين يسيطرون على (٤.٥) مليون دونم، فجد في لواء الحلة وتوابعه بأن (٢٣٥) ملكية زراعية كبيرة، تبلغ مساحة الوحدة الزراعية منها الف دونم او اكثر، ويبلغ مجموع مساحة هذه الملكيات الكبيرة (٩٨١٤٦٨) دونم وعلى ذلك فان (١.٥٪) من اصحاب الملكيات الزراعية يمتلكون نحو من (٦٦.٤٪) من مجموع مساحات الملكيات الزراعية، وقد اشارت نتائج الإحصاءات الزراعية والحيوانية لعام ١٩٥٨ إلى انه يوجد في لواء الحلة (١٦٦٠٩) دونم وذلك بمعدل قدرة (٩٣) دونم" (وزارة التخطيط، ١٩٦١، ص ٢٥٢) .

ومما تجدر الإشارة اليه هنا انه كلما زادت سعة مساحة الأرض الزراعية قل عدد الملكيات فيها، "وهذا يدل على سيطرة فئة قليلة من الملاك الكبار على مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، كما ان هذه الملكيات الزراعية الكبيرة تعد من اهم العوائق امام تقدم الزراعة في العراق عامة ولواء الحلة خاصة، ان الحجة القائلة بان الملكيات الكبيرة تساعد على استخدام الآلات الزراعية الحديثة وتطبيق الأساليب العلمية المتطورة هي مجرد دعاية لصالح الملاكين الكبار، لأن هذه الأراضي لم تستغل بأسلوب علمي صحيح وحقيقي على ارض الواقع، فمالكي هذه الأراضي والوحدات الزراعية الكبيرة يقطعونها قطعاً صغيرة ويؤجرونها للفلاحين والملاك الصغار، ويقوم الفلاح بزراعتها بالطرق القديمة والبدائية، ولا يقوم الإقطاعيون باي دور في تحسين الإنتاج وتنظيم العمل الزراعي، اضافة الى كونهم لا يستطيعون ان يديروا هذه المقاطعات الواسعة والكبيرة التي تكون تحت تصرفهم ولا يستطيعون ايجاد الأيدي الزراعية العاملة الكافية لزراعتها بكاملها، لذا تبقى مساحات واسعة منها شاغرة، لقد خلقت هذه الملكيات الكبيرة طبقة جديدة متنفذة في البلاد، تعد نفسها فوق الحكومة والقانون" (حسين، ١٩٥٨، ص ١٠٧).

ذكرت الكاتبة البريطانية (دورين دونر) عام ١٩٥٧ في كتابها (اصلاح الارض والأعمار في الشرق الاوسط) عن قوانين التسوية للأراضي في العراق " ان مسألة التسوية لعبت دوراً حاسماً في وضع وتوزيع الأراضي في العراق، ...، والواقع ان تسوية الاراضي في العراق هي عملية مستمرة لنزع ملكية الزراع الفعليين ومنحها لشيوخ العشائر بصفة ملكيات كبيرة، ان هذه العملية الكبيرة لنقل ملكية الاراضي العشائرية هي تغيير جديد حصل خلال العشرين عاماً الأخيرة" (الصوري، ١٩٥٨، ص ٤١).

المبحث الرابع: توزيع الملكيات الزراعية ودخول الملاكين والآلات الزراعية في استغلال الاراضي:

تعد فترة الحكم الملكي للعراق (١٩٢١-١٩٥٨) هي البداية الاولى في رسم السياسات العامة لتوزيع الملكيات الزراعية وبداية الدعم للإقطاع ونشاطه (الداهري، ١٩٦٧، ص ١٧)، والتي كانت تعبر عن الفكر السياسي في الحكم وطريقة قيادة الدولة وانشطتها المختلفة كدولة في طور التكوين والتأسيس من خلال توزيع ملكيات الاراضي على فئات معينة من الشعب دون اخرى لكسب تأييدها الى نظام الحكم الجديد (بمتروز، ١٩٨٩، ص ٤٨)، فكانت السياسة الزراعية تتطلب اصدار عدد من القوانين المهمة والتي تم بموجبها توزيع الملكيات الزراعية، مثل قانون تسوية الاراضي رقم (٥٠) وقانون اللزمة رقم (٥١) اللذان صدرتا عام ١٩٣٢، حيث منح بموجبهما مساحات واسعة من الاراضي الخصبة وذات المردود الاقتصادي المهم الى الاغنياء في المدن وكبار الشيوخ واصحاب النفوذ في الطبقة الحاكمة، واعتبرت هذه القوانين بمثابة اعتراف لهم للسيطرة على تلك الاراضي (الهالي، ١٩٦٧، ص ٣٣٩)، اضافة لذلك قامت الحكومة بطرح خطط وبرامج وسياسات اقتصادية ارتبطت بأهداف النظام الحاكم ومن معه من رجال السلطة واقطاعيين وشيوخ عشائر

والمتمنّذين، ولضبط تلك السياسات منح النظام السياسي الفرصة لهم بالسيطرة على الملكيات الزراعية الرئيسية الخصبة، إضافة إلى إعطائهم الفرصة بالدخول إلى العملية السياسية حيث أصبح أغلبهم أعضاء في مجلس النواب العراقي (حديد ١٩٥٩، ص ٦٧؛ الظاهر، ١٩٥٩، ص ٣٠)، كان من نتائج ذلك السيطرة على أغلب الأراضي الزراعية والتحكم في شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، دون الاهتمام لمصالح الغالبية المهمشة وهم الفلاحين والعاملين فيها، حيث أصبح كل شيء بيد هذه الأقلية المتنفذة والمدعومة من الحكومة في ظل هذا الحكم السياسي وأهدافه السياسية والاقتصادية الغير منصفة (البزاز، ١٩٨٤، ص ٤٨-٥٤).

إذ بلغ التفاوت في توزيع الملكيات الزراعية ذروته في أواخر العهد الملكي؛ إذ أشار الدكتور (محمد سلمان حسن) في كتابه (التطور الاقتصادي في العراق) إلى أن المزارعين والملاك في عام ١٩٥٧ بلغ عددهم حوالي (٣٤٥٧) أي ما نسبته (٢٪) من مجموع الملاكين في العراق، حيث كانوا يملكون نسبة (٦٨٪) من الملكيات الزراعية، وأن مساحتها لا يتجاوز (١٠٠.٥٪) من مجموع الأراضي المزروعة في عموم البلاد، كما تؤلف الملكيات التي تبلغ مساحتها ما بين (١٠٠-١٠٠٠) دونم حوالي (١٢٪) من الملكيات الزراعية، وتشغل مساحتها (١٢.٥٪) من مجموع الأراضي الزراعية، بينما تكون الملكيات الكبيرة والتي تبلغ مساحتها من (١٠٠٠) دونم فما فوق لا تتجاوز نسبته (٢٪)، ولكنها تشغل مساحة واسعة تبلغ حوالي (٦٨٪) تقريباً من مجموع الأراضي المزروعة. (علي، ١٩٥٨؛ <http://iraqicparchives.com>، بتاريخ ٢٩ / ٩ / ٢٠١٦).

كانت نتائج هذا التفاوت الكبير في الملكيات الزراعية تؤثر بشكل كبير وواضح على الاقتصاد العام للبلاد، وذلك باعتبار أن عدد السكان في المناطق الريفية في عام ١٩٥٧ كان حوالي (٤٠٠٠,٠٠٠) نسمة، أي بنسبة (٦٠٪) من مجموع السكان، فقد كانت تقدر نسبة العاملين في الزراعة والذين يعيشون عليها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة بما نسبته (٧٠٪) من مجموع السكان في عموم البلاد (بشير، <http://hafryat.com>، بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٩)، كان لضعف التخطيط العام للنشاط الزراعي وتخلّف طرق الإنتاج ووسائله وطغيان العلاقات الاستغلالية التي أوجدها القطاعيين وأصحاب الأراضي من المتمنّذين في السلطة الحاكمة، مما سبب ضياع حقوق أغلب الفلاحين وهدر طاقاتهم الكبيرة وسبب هجرتهم وتركهم للزراعة والأرض، وهذا ما انعكس سلباً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة العراقية (جريدة الوقائع العراقية، ١٩٥٨، العدد ٤٤؛ المحامي، ١٩٨٩، ص ٥٧٥).

وبما أن الأراضي الزراعية هي كانت وما زالت المصدر الرئيسي والأول للنفوذ والسلطة والثروة بالنسبة لرؤساء العشائر، وكبار الملاكين والمتمنّذين لذلك حاولت الحكومة بشتى الطرق كسب هؤلاء إلى جانبها من خلال دعمهم وتنظيم علاقاتهم مع الفلاحين وصغار الملاكين، بإطار قانوني يخدم مصالحهم المشتركة بشكل أفضل في ظل نظام اقطاعي مجحف وظالم، سبب هجرة الفلاحين وبشكل كبير من الريف إلى المدينة، للخلاص من الأوضاع البائسة والمزرية التي كان يعيشها المزارعين الفقراء، والنجاة من الاستغلال والظلم والجوع الذي كان يمارسه الاقطاعيون نحوهم ونحو عوائلهم طوال سنوات عجاف، فكانوا يهاجرون وينزحون نحو بغداد والمحافظات الأخرى (الحيدري، <http://elaph.com>، بتاريخ ٣ شباط ٢٠٠٩).

إذ تعد الماكنة الزراعية من أهم الدعامات الزراعية التي يركز عليها الإنتاج الزراعي، ومن خلالها أصبح العناء أقل على المزارعين والجهد أقل والنتائج الزراعي أكبر وأفضل، فكانت هناك مكائن مختلف ومتنوعة منها الكبيرة والصغيرة، فكانت مكائن الحاصدات ومكائن للتعبئة والتحميل والنقل، ومكائن لرش المبيدات وأخرى للتعمير وكذلك الساحبات (التراكاتور)، فكانت الحكومة تباع وتوَجَّر هذه الآلات على الملاكين الكبار والمزارعين، وبفضل انتشارها اتسعت مساحات الأراضي الزراعية بشكل كبير وهذا انعكس على الواردات الزراعية وبالتالي اقتصاد البلاد (الصوري، ١٩٥٨، ١٨).

كانت هناك مشاكل أخرى تضاف إلى مشاكل الأراضي، "وهي مشكلة المكنائ والآلات الزراعية الحديثة والتي دخلت للأراضي الزراعية بصورة بسيطة ومحدودة، جاءت هذه المشكلة بسبب صعوبة شرائها من قبل المزارعين البسطاء والملاكين الصغار، وصعوبة تحمل نفقاتها ولغلاء أسعارها وارتفاع تكاليفها ونفقات، وصعوبة إدامتها، كذلك بسبب انعدام الأيدي الفنية القادرة على إصلاحها، ونتيجة لهذه الأسباب السالفة كانت معرضة للمشكلات والمنازعات الكثيرة، على ملكيتها لعدم وجود سجلات تثبت فيها تلك الحقوق، لذلك بادرت مديرية التجارة بطلب من أصحاب المكنائ الزراعية والصناعية وأصحاب المعامل إلى إعداد مشروع قانون يضمن حقوق الملكية المالكين، وتثبيت هذه الملكية في سجلات حكومية، وعرض أعداد هذا المشروع على مجلس النواب، لهذه المكنائ والآلات وبالفعل نصت الموافقة على قانون تسجيل المكنائ رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٩، وبهذه الطريقة ضمنت حقوق المالكين للمكنائ والآلات بصورة رسمية" (محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة لسنة ١٩٣٩، الجلسة رقم ١٣ في ١٠ نيسان ١٩٤٠، ص ١٩٣).

ويمكن ملاحظة من حالة غياب العدالة في الاستحواذ على الأراضي الصالحة للزراعة التابعة للدولة، واستغلالها من قبل كبار الملاكين، والتي كانت سابقاً تحت تصرف الفلاحين المنتجين فعلياً، لذلك تراجعت إنتاجية الأراضي الزراعية وبالتالي تخلف الاقتصاد العراقي القائم على الزراعة بصورة كبيرة، مما زاد في انتشار الأمراض والجوع والفقر والوبئة والتخلف وازدياد النزوح من الريف إلى المدن بغية طلب لقمة العيش هناك (حبيب، <https://ishtartv.com>، بغداد - برلين، ٢١ اب ٢٠١٩).

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع الملكيات الزراعية الصالحة للزراعة في نهاية الحكم الملكي عام ١٩٥٨ (صبري، ١٩٧٤، ص ٤٦)

ت	حدود حجم الملكية الزراعية/دونم	التوزيع النسبي للمالكين %	المساحة الكلية /دونم	عدد الملكيات الزراعية	التوزيع النسبي لحدود الملكيات %
١	من ١-١٠٠	٨٦,١	٢.٤٤٦.٩٥٢	١٤٤٨٠٢	١٠,٥
٢	من ١٠١-١٠٠٠	١١,٩	٥٠٢٤.٧٣٦	٧٠١٢٦	٢١,٥
٣	من ١٠٠١-١٠٠٠٠٠ فأكثر	٢,٠	١٥.٨٥٥.٦٢١	٣٤١٨	٦٨,٠
٤	المجموع	١٠٠	٣٣.٤٧٧.٣٠٩	١٦٨٣٤٦	١٠٠

الخاتمة:

على رغم تعاقب العهود والحكومات على العراق وصولاً إلى العهد الملكي بقيت مشكلة ملكية الأراضي الزراعية التي بيد الدولة والمساحات الشاسعة من الوية الفرات الأوسط عامة ولواء الحلة خاصة، تحت سيطرة الحكومات والدولة ومن خلال مراجعة القوانين التي صدرت في فترة العهد الملكي بين عامي (١٩٢١-١٩٥٨)، لم نلاحظ بمجملها معالجة الملكية الزراعية وبقيت العديد من الأراضي الزراعية بيد فئة قليلة من الملاك والقطاعيين وحرمت منها الفئة الأكبر، وهم الفلاحين الذين كانوا يشكلون غالبية السكان من المجتمع العراقي، وقد دفع الحكومة إزاء ذلك إلى الاعلان للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بصورة عام ومنها الإصلاح الزراعي الذي قامت به خلال تشجيع الملكيات الصغيرة، وجعلها أساساً للإصلاح الزراعي في جميع أنحاء العراق.

على اعتبارها رفع مستوى الفلاح واستثمار للأرض وتطوير الزراعة، وإقرار الحد الأعلى والحد الأدنى في ملكية بعض من المشاريع الزراعية التي تقوم بها الحكومات في الأراضي الأميرية الصرفة، ان اختيار الحكومة مبدا الملكيات الصغيرة في المشاريع المعمارية للأراضي الأميرية الصرفة، كان حلاً توافقياً ينطوي على اعداد طبقة مقبولة محليا وقادرة على استثمار الأراضي التي شملها التعمير بواسطة المشاريع الأروائية والأسكان والاصلاح الزراعي، ولابد من القول بأن الإجراءات الحكومية الرامية إلى تعمير الأراضي المملوكة للدولة، بنشر مبدا الملكيات الصغيرة عبر اختيار الحكومة للطرق السلمية لحل مشكلة الأراضي في العراق.

رغم كل المحاولات الحكومية والقوانين الموضوعة والتشريعات الخاصة بملكيات الاراضي خلال فترة الحكم الملكي للعراق، ذالا ان واقع حال العلاقة بين الملاك والحائزين لتلك الاراضي ورؤساء العشائر والاقطاعيين وبين الفلاح هي علاقة وتعامل السيد والعبد، فقد كانت معاملة الملاكين للفلاحين واسرهم هي اقرب ما تكون لمعاملة الاقنان المملوكين لصاحب الارض، وهذا الامر كان يؤرق الغالبية من السكان لانهم هم الفئة المستضعفة والفقيرة التابعة للشيوخ والاقطاعيين، ولم تنتهي معاناتهم هذه الا بعد انتهاء العهد الملكي بقيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨، وبعدها أعلنت الحكومة على اصدار قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لعام ١٩٥٨، والذي تصدى لحق الملكية المطلقة، واكد ان الملكية الخاصة مصونه، كما نظم القانون وظيفتها الاجتماعية ولا يمكن التخلي عنها الا للمنفعة العامة فقط، مقابل تعويض مجزي وفقاً للقانون، كما حدد الحد الاعلى المقرر قانون للملكية الزراعية وهي (١٠٠٠) دونم للأراضي التي تسقى سحياً او بالواسطة، و(٢٠٠٠) دونم للتي تسقى ديماً (مطراً)، وتصادر الدولة الاراضي التي تزيد عن الحد الاعلى وتؤجر للفلاحين بمساحات معينه نص عليها القانون، حيث اوجد هذا القانون علاقات جديدة بين الفلاحين والملاكين وكانت الدولة احد الاطراف، بدلاً من العلاقات الاقطاعية السابقة .

وبما ان الاراضي هي إحدى اهم العناصر في اقتصاد اي بلد ولها اهمية كبيرة في تحديد سياسة البلاد، ووضع خططها الاستراتيجية المستقبلية لتطوير المجتمعات، لذلك كان لابد من وضع قانون خاص بالأراضي وتنظيمها وتوزيعها وكيفية استغلالها الاستغلال الامثل، لذلك كانت الأراضي تدار من قبل عدة مؤسسات تابعة لوزارة الزراعة ، والتي كانت هي الجهة المسؤولة عن ادارة الاراضي والاشراف عليها ،اضافة الى جهات اخرى مثل دوائر عقارات الدولة ودوائر تسجيل العقاري، اضافة الى الهيئة العامة للأراضي الزراعية، وبذلك تعتبر الاراضي بكل اصنافها مصدر استراتيجي مدخر للدولة، تستخدمه في وقت الازمات الاقتصادية الحرجة ،فهو ملك للدولة واموالها تعود الى خزينة الدولة، وودعتها الى افراد من الشعب بالتوزيع او التعاقد او بالإيجار او بالتصرف، فعند عجز الميزانية ونقص الاموال والعملة وعدم كفاية الواردات الاقتصادية للدولة تلجأ الحكومات الى عدة اساليب منها فرض الضرائب والجباية على الاراضي العائدة للدولة، او تباع حقها في ملكية الاراضي الى بعض المستفيدين منها والممنوحة لهم بإحدى الطرق السابقة، مقابل بدل نقدي معين يحقق للخزينة إيرادات كافية، مع حق استرداد الدولة للأراضي عند تحسن اوضاعها الاقتصادية، مقابل تعويض مجزي للمالك.

مخرجات البحث ونتائجه:

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والنتائج منها:

١- على الرغم من تعاقب العهود على العراق حتى العهد الملكي، "الا ان ملكية الاراضي الزراعية بقيت بيد الدولة؛ إذ تمتلك مساحات شاسعة من اراضي الوية الفرات الاوسط، ومن خلال مراجعة القوانين التي صدرت في فترة العهد الملكي بين عامي (١٩٢١-١٩٥٨)، بمجملها لم تستطع من خلال معالجة مشاكل الملكية الزراعية، وبقيت العديد من الاراضي الزراعية بيد فئة قليلة من الملاك والاقطاعيين، وحرمت منها بعض الفلاحين الذين كانوا يشكلون الغالبية العظمى من المجتمع العراقي".

٢- اضطرت الحكومة أن تعلن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بوجه عام، "ومنها الإصلاح في القطاع الزراعي الذي قامت به من خلال تشجيع الملكيات الصغيرة، وإن تجعل أساساً للإصلاح الزراعي، وفي جميع أنحاء العراق وجعله وسيلة لرفع مستوى الفلاح وإعمار الأراضي، وتطوير الزراعة تم إقرار قانون يحدد أعلى وحد وأدنى ملكية في جميع المشاريع التي تقوم بها الحكومات في الأراضي الزراعية الأميرية والصرفة".

٣- وبسبب ذلك اعتماد الحكومة على مبدأ الملكيات الصغيرة في مشاريع تعمير الأرض الأميرية الصرفة كان حل غير موفق محلياً، واستثمار الأرض التي شملها العمران بواسطة المشاريع الأروائية والاسكان، ان اجراءات الحكومة الرامية إلى تعزيز وتعمير أراضي الدولة بنشر مبدأ الملكية الصغيرة عبر اختيار الحكومة للطريق السلمي لحل مشكلة الأراضي المستعصية.

٤- مع كثرت التشريعات والقوانين الزراعية خلال فترة الحكم الملكي، لكنها كانت كلها تصب في خدمة الملاكين الكبار ورؤساء العشائر، ولم تتصف الفلاحين والمزارعين والملاكين الصغار، بل على العكس زادت من يؤسهم وفقهم وتعاستهم، مما تسبب في هجرتهم من الريف الى المدينة وبحثهم عن اعمال اخرى تضمن لهم قوت اسرهم.

٥- لم يتم حل مشكلات الأراضي الزراعية ولم يتم اعتماد قانون منصف للفئات الفقيرة من الغالبية العظمى من السكان وهم الفلاحين، الا بعد ان انتهى الحكم الملكي بصورة نهائية وذلك في ١٤/٧/١٩٥٨ وبدأ عهد جديد من الحكم الجمهوري الذي أنصف الفلاح واعطاه كامل حقوقه وشرع له القوانين المنصفة له ولعائلته.

٦- انعكس الاربك السياسي الذي حدث طوال فترة الحكم الملكي على مجمل الاوضاع في العراق وبضمنها الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكانت السرعة في تبدل الوزارة والسياسات والقوانين والضغط المباشر على الحكومة من قبل البريطانيين، لوضع حلول انيه ومؤقتة للمشاكل الكثيرة ومنها مشاكل الأراضي الزراعية وملكيتها.

٧- لم يكن قانون الزمة وقانون التسوية وغيرها من القوانين التي صدرت خلال الحكم الملكي للعراق، ذات جدوى حقيقية ومنفعة للدولة من الجانب الاقتصادي بل على العكس منها كانت سبباً في عرقلة النشاط الزراعية وتدهور انتاجية الأراضي الزراعية، بسبب تقييد الفلاحين والملاكين الصغار بدفع ضرائب كبيرة ومبالغ مادية مقابل استغلال مضخات الري لسقي مزروعا تهم، والتي سلمتها الحكومة للإقطاعيين.

تعريف

*ضريبة الأرض: وهي ضريبة تفرض على نوع الأرض (سواء كانت زراعية، أو عرصات معدة للبناء، أو عقارات مؤجرة) لعدة أنواع من الضرائب بحسب نوعها وطريقة استثمارها.

**الأراضي الأميرية: هي الأراضي الزراعية التي تقع خارج حدود المدن والقرى والتي تكون مملوكة للدولة؛ وإذا أراد ان ينتفع بها الشعب سمح لهم ضمن شروط وقوانين محددة وتكون خاضعة لضريبة العشر.

*** المصرف العثماني: هو المصرف العثماني الذي تأسس عام ١٨٥٦م، وعرف باسم البنك الامبراطوري العثماني، وهو مؤسسة مالية كبرى، وقد لعب دوراً مهماً في تاريخ الاقتصاد العثماني، وقد احتكر اصدار الأوراق النقدية؛ إذ انشاء براس مال إنكليزي ومقره في لندن، واعيد تنظيمه وتحويله إلى مشروع مشترك بين بريطانيا وفرنسا.

**** المصرف الشرقي: وهو واحد من أقدم المصارف الأجنبية التي عملت في العراق، وقد تأسست في لندن، وتم فتح لها فروع في العراق، وفتح أول فرع لها في بغداد عام ١٩١٦، ولعب دوراً رئيسياً في المعاملات المصرفية للحكومة العراقية قبل انشاء البنك المركزي العراقي.

***** الأملاك الصرفة: او ما تعرف بـ الملك الصرف هي الأراضي والعقارات التي تعود ملكيتها إلى أصلها ومنافعها وحقوقها التصرفية إلى الأشخاص أو الافراد أو الشركات بالكامل، ويمتلك المالك حرية التصرف المطلق بها دون الرجوع إلى الدولة.

***** الأملاك الموقوفة: وهي عقارات أصول حبست منافعها، ولا يجوز بيعها أو هبتها أو توريثها، يصرف إيراداتها في المنافع الخيرية كالمساجد والمدارس وغيرها وتدار رسمياً بواسطة دواوين الاوقاف.

قائمة المصادر

- ١- حسين، علي ناصر، (٢٠٢٣)، صفحات من تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط٢، مطبعة جعفر العصامي، بغداد.
- ٢- مراد، خليل علي، (١٩٩٢)، حيازة الارض الزراعية، موسوعة الموصل الحضارية، ج ٥، جامعة الموصل، الموصل.
- ٣- الجواهري، عماد احمد، (١٩٨٧)، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ودراسة في التطورات العامة (١٩١٤-١٩٣٢)، بغداد.
- ٤- سوسة، احمد، (١٩٦٥)، فيضانات بغداد في التاريخ، القسم الثاني، بغداد.
- ٥- حمودي، مظفر عبود وعيادة، ماجد جاسم، (٢٠١٥)، الاراضي الزراعية في العراق: تشريعاتها- مشاكلها وحلولها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
- ٦- الصوري، محمد علي، (١٩٥٨)، الاقطاع في لواء الكوت، مطبعة اسعد، بغداد.
- ٩- للمزيد ينظر: "جريدة الوقائع العراقية"، (١٩٣٢)، العدد ١١٣٧، ١٠ حزيران.
- ١٠- بالوك، "توماس"، (١٩٥٨)، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق، ترجمة: محمد حسن سلمان، مطبعة العاني، بغداد.
- ١١- الجواهري، عماد احمد، (٢٠٠٢)، "الإطار القانوني والسياسي لتسوية حقوق الاراضي واصلاح نظام الملكية الزراعية في العراق (١٩٣٢-١٩٥٨)"، شركة الطيف، القادسية.
- ١٢- جريدة الوقائع العراقية، (١٩٣٨)، العدد ١٦٢٥، ١١ نيسان.
- ١٣- الهلالي، عبد الرزاق، (١٩٥٨)، "هجرة من الريف الى المدن في العراق"، مطبعة النجاح، بغداد.
- ١٤- "وزارة التخطيط، (١٩٦١)، نتائج الأحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة (١٩٥٨-١٩٥٩)"، مطبعة الحكومة، بغداد.
- ١٥- الشبلي، سلمى عبد الرزاق عبد لايد، (١٩٨٨)، العلاقات المكانية للحيازة الزراعية في قضاء الهندية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد.
- ١٦- د. ك. و، "وزارة الداخلية، رقم الملف ٦٧٣٧ / ٣٠٢٠٥٠، موضوع الملف توزيع الاراضي في لواء الحلة"، وثيقة رقم ٣٢٢.
- ١٧- المحنة، ثامر احمد عطية، (٢٠١٢)، اثر الأسر الأقطاعية في السياسة العراقية (١٩١٨-١٩٥٨) " اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بيروت.
- ١٨- للمزيد عن مجلس الأعمار يراجع: عبهول، عبد الله شاتي، ومجلس الأعمار في العراق (١٩٥٠ - ١٩٥٨) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- ١٩- الحميري، عبد الرضا، (٢٠١٢)، "نظام الأقطاع في العراق بين مؤيدي ومعارضيه"، الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- ٢٠- هاشم، جواد، (د.ت)، "تقييم النمو الاقتصادي في العراق (١٩٥٠ - ١٩٧٠)"، وزارة التخطيط، بغداد.
- ٢١- كبة، ابراهيم، (١٩٥٧)، الاقطاع في العراق بين نوري السعيد وخبراء العالم الحر، مطبعة المعارف، بغداد.
- ٢٢- حسن، محمد سلمان، (١٩٦٩)، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت.
- ٢٣- الحسو، نزار توفيق، (١٩٨٤)، الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد.
- ٢٤- وزارة التخطيط، (١٩٦١)، نتائج الأحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة (١٩٥٨-١٩٥٩) مطبعة الحكومة، بغداد.
- ٢٥- حسين، محمد توفيق، (١٩٥٨)، نهاية الأقطاع في العراق، دار الملايين، بيروت.
- ٢٦- الداهري، عبد الوهاب مطر، (١٩٦٧)، السياسات الزراعية واقتصاديات الاصلاح الزراعي والتعاون الزراعي، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد.
- ٢٧- ايف بمتروز، اديث وائي، (١٩٨٩)، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (١٩١٥-١٩٧٥)، ترجمة: عبد المجيد القيسي، ج ١، الدار العربية للمطبوعات، بيروت.
- ٢٨- الهلالي، عبد الرزاق، (١٩٦٧)، قصة الارض والاصلاح الزراعي، دار الكشاف للطباعة والنشر، بيروت.
- ٢٩- حديد، صالح، (١٩٥٩)، التطور الاقتصادي في العراق، مجلة التجارة، ج ٩-١٠، بغداد، تشرين الاول.
- ٣٠- الظاهر، عبد الرزاق، (١٩٥٩)، مقدمة في الاصلاح الزراعي والسياسي، بغداد.
- ٣١- سلوغت، ماريون فارس، (١٩٦٦)، من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ سنة ١٩٥٨، ترجمة: مالك النبراس، منشورات الجمل، بيروت.

- ٣٢- العلوان، عبد الصاحب، (١٩٦١)، دراسات في الاصلاح الزراعي، مطبعة الاسواق التجارية، بغداد.
- ٣٣- الداهري، عبد الوهاب مطر، (١٩٦٨)، التنمية في المجتمعات التقليدية تقنياتها واقتصادها في العراق، دار الطليعة، بغداد.
- ٣٤- البزاز، عبد الرحمن، (١٩٨٤)، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٣، مطبعة العاني، بغداد.
- ٣٥- علي، هادي عزيز، (٢٠١٦)، في ذكرى صدور قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ (رؤية قانونية)، مقال منشور على موقع الحزب الشيوعي العراقي الالكتروني: <http://iraqicparchives.com>، بتاريخ ٢٩ / ٩.
- ٣٦- بشير، خالد، (٢٠٢٣)، من الطابو العثماني الى الاصلاح الزراعي تحولات ملكية الأراضي في العراق الحديث، مقال منشور على موقع حفريات الالكتروني: [http:// hafryat.com](http://hafryat.com)، بتاريخ ٩ / ٩.
- ٣٧- للمزيد ينظر: جريدة الوقائع العراقية، (١٩٥٨)، العدد ٤٤، ٣٠، ايلول.
- ٣٨- المحامي، جرجيس فتح الله، (١٩٨٩)، العراق في عهد قاسم اراء وخواطر (١٩٥٨-١٩٨٨)، ج٢، دار بنز للطباعة والنشر، السويد.
- ٣٩- الحيدري، ابراهيم، (٢٠٠٩)، نظام الملكية في العراق وتفكك القبيلة، مقال منشور، على موقع ايلاف الالكتروني: <http://elaph.com>، بتاريخ ٣ شباط.
- ٤٠- محاضر مجلس النواب، (١٩٤٠)، الدورة الانتخابية التاسعة لسنة ١٩٣٩، الجلسة رقم (١٣) في ١٠ نيسان.
- ٤١- حبيب، كاظم، (٢٠١٩)، هل من عوامل تدفع باتجاه الحنين غير العقلاني للعهد الملكي والتنكر لمنجزات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، مقال منشور على موقع عشتار الالكتروني: <https://ishtartv.com>، بغداد-برلين، ٢١ اب ٢٠١٩.
- ٤٢- صبري، أنور؛ الخالدي، اسعد، (١٩٧٤)، تجربة الاصلاح الزراعي في العراق، دار الثورة، بغداد..